الشركات العسكرية الخاصة: الإطار المفاهيمي والمسار التاريخي

غوكتوغ سونماز

> تعد الشركات العسكرية الخاصة من بين الجهات الفاعلة الرئيسية التي يعتبر مسارها التاريخي طويلا جدا ومعقداً، حيث تتشابك المزايا والعيوب، وأصبح لا غنى عنها بشكل متزايد في صراعات الوقت الحاضر، وستستمر أهميتها في الازدياد في السنوات القادمة، وستزداد النقاشات في هذه المرحلة فيما يتعلق بالمنطقة الرمادية التي يتواجدون فيها.

أدت الصراعات التي حدثت في القرن الحادي والعشرين إلى زيادة النقاشات حول الطبيعة المتغيرة للحروب، التي تنتج باستمرار صوراً غير نمطية وتظهر عناصر هجينة. إضافة إلى وجود نقاشات بارزة في الأدبيات بأن كل صراع عبر التاريخ يحتوي على عناصر هجينة بطريقة أو بأخرى، فإن كل تطور عسكري مهم في سياق تنوع وسائل وأدوات الصراعات قد أحدث تحولات مهمة في طبيعة الحرب، وأوصلتها إلى وضعها الراهن. العديد من الأمور تسببت في تغيير طبيعة الصراع بدرجة لا يمكن مقارنتها مع القرون الماضية، بدءاً من علم الوراثة إلى تكنولوجيا النانو، ومن تقنيات الاتصالات والمعلومات إلى علم الأحياء الدقيقة، ومن زيادة بروز أنظمة التشغيل الآلي والروبوتات إلى الحرب الإلكترونية، ومن الجهات الفاعلة غير الحكومية إلى الشركات العسكرية الخاصة التي يمكن أيضا اعتبارها مجموعة فرعية منها، والتي تمثل المحور الرئيس لهذه المقالة. وفي هذا السياق، فإن من المواضيع المهمة هي الشركات الأمنية الخاصة التي اكتسبت أهمية متزايدة بعد هجمات 11 أيلول/ سبتمبر 2001، على الرغم من أن تاريخها يعود إلى العصور القديمة بأشكال ومقاييس مختلفة. ستتناول هذه المقالة المسار التاريخي والأرضية المفاهيمية للشركات العسكرية والاستخباراتية الخاصة، والجهات الخاصة التي تقدم خدمات لوجستية إلى مناطق الصراع، والتي يمكنها أيضا التواجد المسلح فيها، بالإضافة إلى تصنيفاتها الفرعية المختلفة، والتي تكشف الوجه الحقيقي لـ" خصخصة الحروب".

الشركات العسكرية الخاصة: الشركات البارزة والمسار التاريخي

يعود تاريخ الشركات العسكرية الخاصة العصرية والمحترفة والتي أصبحت تعمل كمؤسسات إلى الستينيات، مع فصل هذه الشركات عن المرتزقة الذين كانوا موجودين منذ قرون. شركة ووتشغوارد إنترناشيونال (Watchguard International)، التي يملكها العقيد السير ديفيد ستيرلينغ، أحد مؤسسي القوات الخاصة البريطانية، تأسست من أعضاء سابقين في القوات الخاصة البريطانية (SAS)، تعتبر الشركة الأولى حيث ظهرت على الساحة في العام 1967.

على الجانب الآخر من المحيط، فإن شركة فينيل (Vinnell) التي تأسست في الولايات المتحدة عام 1931 بشكل أساسي كشركة إنشاءات ومقاولات، انخرطت في دعم عمليات الإعمار والبناء في فيتنام، ثم تحولت في السبعينات إلى شركة لتقديم الدعم العسكري، ويمكن اعتبار ذلك نقطة تحول في هذا الصدد.

إن ظـهـور شركـة ووتشغـوارد في بريطانيا وتفضيل الولايات المتحدة شركة فينيل في فيتنام يمثل نقاط تحول رئيسية في كواليس نقاشات اليـوم حـول الشركـات الـعسكـرية الخاصة، وتعتبر أحد أهم الأسباب التي أدت إلى اكتساب هذه الشركات مجالات واسعة. ومع مرور الوقت، فإن اتفاقيات شركة ووتشغوارد التي بـدأت بـتـدريب الـقـوات الـخـاصة وأفراد الحراسة الشخصية في دول الخليج، امتدت تدريجياً إلى قـمـع جـمـاعـات المعـارضة وحـركـات الـتـمـرد داخـل بـلـدان الشرق الأوسط، وتدريب الجيوش في إفريقيا وأمريكا اللاتينية وشرق آسيا.

شركـــة خـــدمـــات كي أم (KM Services) الـــتي أسسهـــا أعضاء سابـقـون في الـقـوات الـخـاصة البريطـانـيـة (SAS) بـقـيـادة دافـيـد وولـكـر في عـام 1974، (يعتقد أنها أخذت اسمها من عبارة Keenie Meenie المستخدمة في اللهجة العامية في بريطانيا للتعبير عن العـمـلـيـات الـعسكـرية الـتي يـتـم تغطيتها من الحكومة). تعتبر شركة صالاديـــن للأمـــن (Saladin) الـــتي تأسست في عام 1978 مـن نـفس الشخص (دافـيـد وولـكـر) امتدادا لشركة خدمات كي أم، وتؤدي أعمال مشابهة للأعمال المذكـــورة لشركـــتي ووتشغـــوارد وخدمات كي أم، في الشرق الأوسط وشرق آسيا.

شركـة إكسيـكـيـوتـيـف أوتـكـامـز (Executive Outcomes) التي تعتبر واحـدة من أكثر الشركات العسكرية الـخـاصة إثـارة لـلـجـدل في صراعـات إفريقيا، بخاصة بعد تدخلها بقوة في الحرب الأهلية في سيراليون. وهناك مثال آخر يعتبر حديثا ويعود إلى ما قـبـل عـام 2001, ويمـكـن اعتباره نقطة تحول رئيسية, وهو قيام شركـة تسمـى مكتب تصميم

سوخوي الروسية في عام 1999 بنقل طائرات مقاتلة من طراز سو-27 إلى إثيوبيا خلال حربها مع إريتريا، وإرسالها طيارين روس وفنيين وموظفي خدمات أرضية روس متقاعدين إلى إثيوبيا، لعدم وجود موارد بشرية تتمكن من استخدام هذه الطائرات.

وفي إطار الجهود المبذولة للحد من الجيوش التقليدية في نهاية الحرب الباردة، تقلّص الجيش الأمريكي في الفترة من 1990 إلى 2008 بنسبة 3 إلى 1, فيما ارتفعت نسبة عدد الشركات العسكرية الخاصة في نفس الفترة من 1 إلى 90. ولكن مع انكماش الجيوش بعد الحرب الباردة لم تتقلص المهام والوظائف التي يجب أن تقوم بها القوات المسلحة، بل على بالعكس ازدادت بشكل كبير في العديد من المجالات واكتسبت عمقا أكثر، وفتحت تلك الفجوة بين القدرة والواجب مساحات واسعة للشركات العسكرية الخاصة.

الطفرات المهمة لعمل الشركات العسكرية الخاصة

كانت الطفرة الأولى لعمل الشركات العسكرية الخاصة في نهاية الحرب الباردة، بعد توسع الانخراط العسكري الأمريكي في منطقة الخليج، خلال حرب الخليج التي أعقبت اجتياح العراق للكويت في آب/ أغسطس 1990. فيما كانت الطفرة الكبيرة الثانية بعد هجمات 11 سبتمبر/ أيلول. توسع عمل الشركات العسكرية الخاصة بشكل مذهل مع التدخلات الأمريكية في أفغانستان والعراق، وأصبح التحرك العسكري بدون الشركات العسكرية الخاصة غير وارد بتاتا. وعلى الرغم من عدم وجود أرقام دقيقة حول عدد منسوبي الشركات العسكرية الخاصة في العراق، إلا أن هنالك مصادر تشير إلى وجود عدد يتراوح من 15 إلى 25 ألفا. ووفقا لبيانات عام 2008، فإن عدد منسوبي الشركات العسكرية الخاصة في الميدان كان مساويا أو أعلى بقليل من عدد الجنود الأمريكيين، ومع تغيير الولايات المتحدة أسلوبها في المشاركة على الأرض، فإن هذا الرقم أصبح

أكبر بكثير من عدد الجنود الأمريكيين اليوم، كما أن الفجوة بين العددين تتسع تدريجيا لصالح الشركات العسكرية الخاصة.

أمّا في أفغانستان، فأكثر من 60% من الوجود الأمريكي على الأرض خلال فترة الوجود العسكري الأمريكي-الغربي يتكون من جهات متعاقدة. ونتيجة للاتفاقيات التي ازدادت بشكل كبير خلال عهد باراك أوباما, لوحظ في العام 2015 أن عدد منسوبي الشركات العسكرية الخاصة يعادل 3 أضعاف عدد الجنود الأمريكيين على الأرض. ولو تناولنا الأعداد في إطار المقارنة, فإن النسبة كانت متساوية تقريبا في عام 2007, إلّا أن عددهم أصبح أكثر من الأفراد النظاميين بنسبة 40 أو 50% في عام 2013. وهذا يكشف عن الزيادة في التعاقدات الجديدة مع

الشركات العسكرية الخاصة خلال عهد أوباما. حيث وصلت قيمة المبالغ التي قدمها البنتاغون لتلك الشركات فقط في العام 2015 إلى 270 مليار دولار, فيما قدمت وزارة الدفاع الأمريكية مبلغ 215 مليار دولار إلى الشركات العسكرية الخاصة للعمل في العراق وأفغانستان في الفترة 2007-2014.

وبصفته رائدا للمشهد المذكور أعلاه في العراق وأفغانستان، فإن إعطاء الجيش الأمريكي مهمة التحقق والمراقبة في كوسوفو إلى شركة داين كورب (DynCorp) في عام 1998 تعتبر إحدى نقاط التحول الهامة في النقل الجزئي أو الكامل لارتباطه ذاتيا مع الميدان. كما أن هذا يعتبر مثالاً هاماً للغاية فيما يتعلق بأشكال انعكاس خفض القوة على الأرض بعد الحرب الباردة. وفي هذا السياق, وفرت شركة داين كورب 150 مفتشاً عن السلاح وخبيراً ذا صلة نيابة عن الولايات المتحدة الأمريكية إلى بعثة التحقق في كوسوفو التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

ومن الشركات الرائدة التي ظهرت في الولايات المتحدة شركة أم بي آر آي (MPRI)، حيث برزت في المنطقة في منتصف التسعينات بعد توقيعها عقود مراقبة الحدود التي تنص على عدم السماح بمرور أي أسلحة إلى الصرب في صربيا والبوسنة والهرسك. كما هو معروف أن المجتمع الدولي تعرض لانتقادات شديدة في منطقة البلقان بسبب تقييمات تشير إلى تأخر كبير في اتخاذ الإجراءات اللازمة، وتعتبر الشركات العسكرية الخاصة حلا نموذجيا في تلك المناطق في مثل هذه الحالات التي لا تريد فيها الدول اتخاذ خطوات ضرورية أو لا تفضل المخاطرة والدخول في مغامرات غير مرغوبة. وهذا الحل يمكن تعزيزه في هذا الإطار.

تقوم الشركات العسكرية الخاصة بتأمين الحماية للعديد من الجهات، بدءاً من المطارات إلى الموارد الطبيعية ومختلف المنشآت، وموظفي الشركات ومنظمات المجتمع المدني، إلى الصحفيين، كما تقوم تلك الشركات العسكرية الخاصة بتدريب قوات الأمن المحلية إلى قوات التحالف في مناطق الصراع المختلفة، وتزداد أنشطتها بشكل تدريجي لتصل إلى حد القيام بتحقيقات واستجوابات. وإضافة لذلك، يمكن للعديد من الشركات العسكرية الخاصة تقديم الدعم في أكثر من واحد من هذه

المجالات. وعلى سبيل المثال، أعطت الولايات المتحدة الأمريكية مناقصات إلى شركة باسم "شركة المحيط الهادىء للهندسة والمعماريين" Pacific Architects and Engineering (PA&E) التي تعرف على أنها شركة تقديم دعم لوجستي، من أجل تدريب قوات في غانا ونيجيريا والسنغال. كما قام الحكومة العراقية في عام 2004 بالتعاقد مع شركة إيجيس (Aegis) الإنجليزية للخدمات الأمنية التي أنشأها تيم سبايسر، المدير السابق لشركة ساندلاين (Sandline)، بالتنسيق مع الشركات العسكرية الخاصة في البلاد من خلال اتفاقية بلغت قيمتها 293 مليون دولار، وهذا يؤكد الوجود المكثف للشركات العسكرية الخاصة على الساحة. وإضافة إلى ذلك، قامت شركة أنظمة الدفاع البريطانية المحدودة (British Defense Systems Limited) بأنشطة في بلدان مثل الجزائر وأنغولا وكولومبيا وسريلانكا وبابوا غينيا الجديدة وموزمبيق، حيث قدمت الدعم والتدريب في قمع التمرد، فضلا عن حماية أمن الشركات العملاقة مثل دي بيرز (De Beers) وتكساكو (Texaco) وشيفرون (Chevron) وبي بي (BP)، وتأمين الحماية للجهات الفاعلة في مجال الإغاثة مثل كير (CARE) وأوسايد (USAID).

على الرغم من أن المقرر الأممي الخاص بشأن المرتزقة إنريكي برناليس باليستيروس الذي عينته الأمم المتحدة لتقديم تقرير عن الشركات العسكرية الخاصة، أفاد أن الشركات العسكرية الخاصة هي كيانات إجرامية يجب معاقبتها بشدة ولها علاقات وثيقة بانتهاكات حقوق الإنسان، إلّا أن الأمم المتحدة ذاتها تستفيد بشكل متكرر من الشركات العسكرية الخاصة وتحوّل لها أموالاً تصل إلى 400 مليون دولار سنويا.

الشركات العسكرية الخاصة هي جهات فاعلة تجمع بشكل عام بين المزايا والمخاطر، وهي في مركز النقاش الذي يدور حول الأسئلة القانونية الأساسية المتعلقة بمواضيع التحقيق والمسؤولية. كما أن وجودهم في الساحة يزيد من جاذبيتهم من ناحية خفض التكاليف ويمكن اعتبارهم حلاً مؤقتاً أسرع بكثير في الحالات التي يستغرق فيها الأمر وقتا طويلا أو يتعذر على الجهات الفاعلة اتخاذ الإجراءات اللازمة معا، كما هو واضح في العديد من الأزمات الدولية. وبشكل عام، فإن الشركات العسكرية الخاصة أصبحت بشكل متصاعد أحد الفاعلين الرئيسيين في مناطق الصراع، كانعكاس لهذا الاتجاه في المجال العسكري في الغرب، وفي محاولة لتقليل جهود الدولة. وإضافة إلى ذلك فإن الشركات العسكرية الخاصة تواجه ردود فعل محلية ودولية أقل نسبيا من التدخل المباشر في المناطق التي تم الدخول إليها حديثا. ومن ناحية أخرى، ترسم الشركات العسكرية الخاصة صورة لا تعكس السياسة الخارجية لبلد محدد، من خلال اعتبارهم جهات فاعلة تتحرك بشكل مستقل على الورق - على الرغم من أن هذا الأمر قابل للنقاش سواء كان واقعيا أم لا - بغض النظر عن مدى قرب علاقاتهم مع دولهم. وعلاوة على ذلك، فإنه هذا يوفر أيضا إمكانية للبلدان للتقليل من المسؤولية والتكلفة، وتجاوز عمليات الفرملة والتحقيق الداخلية للأنظمة. لكن الشركات العسكرية الخاصة تواجه في نفس الوقت العديد من التحديات، بدءاً من المشاكل القانونية سابقة الذكر إلى انتهاكات حقوق الإنسان، ومن مشاكل قابلية المراقبة إلى مشاكل الشفافية. لم تتمكن التعديلات الدولية حتى الآن من رسم إطار عمل مفصل وإيجاد حل لهذه المشكلة، وليس من الواقعية أن ننتظر تعديلات دولية من شأنها فرض التطبيقات والقيود الملموسة في المستقبل القريب بسبب حاجة الجهات الفاعلة المتزايدة للشركات العسكرية الخاصة وحالة الغموض التي تعد العامل الرئيسي في ترجيح الشركات العسكرية الخاصة. وفي النتيجة، تعد الشركات العسكرية الخاصة من بين الجهات الفاعلة الرئيسية التي يعتبر مسارها التاريخي طويل جدا ومعقداً، حيث تتشابك المزايا والعيوب، وأصبح لا غنى عنها بشكل متزايد في صراعات الوقت الحاضر، وستستمر أهميتها في الازدياد في السنوات القادمة، وستزداد النقاشات في هذه المرحلة فيما يتعلق بالمنطقة الرمادية التي يتواجدون فيها. ■

غوكتوغ سونماز: أكاديمي من تركيا، أستاذ مساعد دكتور في قسم العلاقات الدولية بجامعة نجم الدين أربكان، مدير قسم الدراسات الأمنية في مركز أورسام.